اللبس، أسبابه وطرق اجتنابه
في التقعيد الصرفي

د. بريكان بن سعد الشلوي
أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية
كلية الآداب- جامعة الطائف

مُلَخَّصُ البَحْثِ

القاعدة في اللغة منع مايلبس ،وذلك بوضع الشروط والقيود والإضافات والتغييرات التي تحقق ذلك ، وقد أهتم البحث بالوقوف على أسباب هذه الظاهرة والإجراءات التطبيقية التي اتخذت لأمن اللبس، واجتناب الوقوع فيه في جانب التقعيد الصرفي٠

وقفت في البحث على معنى اللبس ، والفرق بينه وبين المواد التي يكثر التباسه بها ، كالخلط والغموض والوهم واللغز٠

وأشرت إلى أن اللبس يحدث بين الصِيَغ والبِنَى الصرفية المختلفة حينما تشترك بنيتان أو صيغتان أو أكثر في إحدى الدلالات أو الوظائف الصرفية - وهذا واقع بكثرة بين الصيغ والأبنية المختلفة ؛ ومن ثم قسمه البحثُ إلى نوعين :

النوع الأول: ما رجع اللبس فيه إلى الاشتراك بين الصيغ في أصل الوضع .

النوع الثاني : ما رجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصِيَغ والبِنَى الصرفية في بعض تقاليبها.

ولكل من النوعين أسباب تقود إليه ، ووسائل لاجتنابه ، استطرد البحث في كشفها والوقوف عليها في الدراسات القديمة والحديثة

وقد أشار البحث إلى أن التباس صيغة بأخرى - وتداخلهما أو اشتراكهما في الدلالة – لم يكن وحده هو السبب في تدخل الواضع لتغيير القواعد الصرفية ، وتعطيل اطِّراد القاعدة في بعض الأحيان ، بل ينضم إلى اللبس استحالة الفهم أو تعثره - وقد ترك بعض اللبس إذا كان مما يزيله السياق- ؛ فهو لم يتدخل بالتغيير أو تعطيل القاعدة لأدنى التباس ، فالواضع لم يتدخل بالتغيير إلا إذا كان اللبس والخطأ في فهم دلالة الصيغة أمرا محققا.

Confusion, its Causes and Ways of Avoiding it in Laying down Morphological Rules

Dr. Braikan Saad Ash-Shlowi

Abstract:

A rule in language functions to prevent confusions by setting conditions, restrictions, additions, and changes which achieve this preventive goal. This research undertakes an analysis of the causes of this phenomenon and the practical procedures that have been taken to avoid such confusion. It also avoids falling into the matter of morphological rule-setting. This research also studies the implications of confusion: how the term 'confusion' is often mixed up with some other formulas or morphological structures as blending, ambiguity, fantasy, and mystery.

I also pointed out that confusion occurs between the formulas and the various morphological structures when two structures or two versions in one or more semantic or morphological functions lead to that. This happens so often among various formulas and linguistic structures.

This research is divided into two types:

Type I is the confusion resulting from the connection among formulas at the basic form of the structure. Type II is the confusion resulting from the overlapping between the formulas and morphological structures in some of its variations. Each of these types has its own reasons and means of avoiding it. This research also continues to explore these forms of confusion and how it was seen through ancient and modern studies.

The research has also indicated that the ambiguous wording of a formula and its confusion with another – its overlapping or co-significance – is not the only reason for the intervention of grammarians to change the morphological rules, and thereby in many cases disabling the discursive nature of the rule. Confusion also includes the impossibility of understanding or debacle. Confusion is also neglected if understood from context. In this case grammarians do not intervene to change or disable the rule for any minimum confusion or least ambiguity. Grammarians only intervene when confusion and misunderstanding of a formula is certain to occur.

بسم الله الرحمن الرحيم

اللبس من الظواهر التي تعرض في لغة العرب لأسباب عديدة ، حرص نظام اللغة على تجنبها، وقد أبان هذا البحث مدى عناية اللغة العربية باتخاذ الوسائل والإجراءات لأمن هذا اللبس ، وما وضعته لذلك من القواعد والإجراءات التطبيقية لأمنه واجتنابه.

ولما كانت البحوث – في ذلك - متوافرة على المستويين النحوي والصوتي – توجهت همَّة هذا البحث نحو محاولة إثراء ما أُنجز من ذلك في الجانب الصرفي(١) بمحاولة الوقوف على أهم أسباب هذه الظاهرة ، والوقوف كذلك على أهم الطرق والإجراءات التي اتخذتها هذه اللغة الفذَّة لأمن اللبس واجتناب الوقوع فيه حسبما يظهر جليًّا في جانب التقعيد الصرفي الذي عُني به البحث.

معنى اللبس:

اللبس هو التشابه والتداخل بين الأشياء بحيث يصعب التفريق بينها ، ولا يكاد يفرَّق بينه وبين الخلط ، قال الخليل :"اللَّبْسُ: خَلط الأمور بعضِها ببعضٍ إذا التَبَسَتْ."(٢)

و"الفرق بين اللبس والخلط: أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجري مجراهما ، تقول : في الكلام لبس، والخلط يستعمل في العرض والجسم ، فتقول: خلطت الأمرين ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ، ولا يقال لبستهما."(٣)

ومن ثم يكون الأصوب في هذا الباب أن يعبر باللبس دون الخلط ؛ لأننا إنما نحن بصدد أعراض لا أجسام .

ويفترق اللبس كذلك عن الغموض "فاللبس تشابه واختلاط ، مجاله الرحب المفردات ، أما الغموض فيعني عدم الوضوح أو ما يستوجب الفهم الخطأ ، ومجاله التراكيب ."(٤)

ويفترق اللبس عن الوهم بأن اللبس ما رجع إلى صفة في المفهوم نفسه ، كتشابهه واختلاطه بغيره في بعض السمات ، أما الوهم فهو ما يرجع إلى صفة في المتفهِّم للشيء ،كالغفلة والجهل والخطأ ونحو ذلك ، قال الخليل : "والوَهْمُ: وهم القَلْب، والجميعُ: أوهامٌ..وتوهّمتُ في كذا، وأَوْهَمْتَه، أي: أغفلته... ويقال: وَهِمْتُ في كذا، أي: غَلِطْتُ ."(٥)

ويفترق اللبس عن اللغز ، فإذا كان اللبس يرجع إلى صفة في المفهوم ، والوهم يرجع إلى صفة في المتفهِّم ؛ فإن اللغز يرجع إلى عنصر ثالث هو المفهِم ، وهو مخاطبك الذي يريد إلباس الكلام عليك ، بحيث يشتبه عليك بغير المقصود ، قال الخليل أيضا : " لغز: اللُّغْزُ، واللَّغَزُ لغةٌ: ما أَلْغَزَتِ العَرَبُ من كلامٍ فَشَبَّهَتْ مَعناه. واللُّغَزُ والألْغازُ: حفرة يُلْغِزُها اليربوع في حجرة يمنة ويسرة يلوذ بها."(٦)

وبهذا نكون قد ميَّزنا معنى اللبس عن غيره من المواد التي قد يكثر التباسه بها ،كالخلط والغموض والوهم واللغز.

اللبس الصرفي :

اللبس الذي يعنينا تعريفه ودراسته في هذا البحث هو ما ينشأ عن التداخل بين الصيغ والبِنَى المختلفة نتيجة لما بينها من تشابه بنيوي ، وهو ما يمكن الاصطلاح عليه في بحثنا هذا باللبس الصرفي ، ويمكن تعريفه على النحو التالي:

هو ذلك التداخل في الدلالة الوظيفية بين الصِيَغ(٧) والبِنَى(٨) الصرفية المختلفة مما ينشأ عن تعدد الصيغ لمعنى واحد ، أو تعدد المعاني للصيغة الواحدة؛ مما يجعل دلالتها غير واضحة ، أو ملتبسة بغيرها من الصيغ.

جذور البحث في وسائل أمن اللبس:

إن الباحث في كتب التراث يستطيع أن يقف على جذور البحث في هذه القضية عند مؤسسي الدراسات النحوية والصرفية ابتداء من سيبويه إمام النحاة الذي ينص على مصطلح (اللبس) في مواضع من كتابه ،كقوله : "كرهوا أن يقربوا باب لبس."(٩) ومن بعده من علماء اللغة والنحو العربي ،كابن عقيل(١٠) ، انتهاء إلى" السيوطي" الذي أفرد له مواضع كثيرة من كتابيه :(الأشباه والنظائر) و(همع الهوامع)، وكثر بعد ذلك إلى أن تبناه الدكتور" تمام حسان" بمقاله بحوليات دار العلوم ١٩٦٩ (أمن اللبس ووسائل الوصول إليه)(١١)، ثم توالت فيه الأبحاث بعد ذلك . (١٢)

أسباب اللبس في الصِيَغ والبِنَى الصرفية:

يحدث اللبس بين الصِيَغ والبِنَى الصرفية المختلفة حينما تشترك بنيتان أو صيغتان أو أكثر في إحدى الدلالات أو الوظائف الصرفية - وهذا واقع بكثرة بين الصيغ والأبنية المختلفة ؛ ويمكن أن نقسمه إلى نوعين :

النوع الأول : ما رجع اللبس فيه إلى الترادف بين الصيغ في الأصل.

النوع الثاني : ما رجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصِيَغ والبِنَى الصرفية في بعض تقاليبها.

وسوف نعرض فيما يلي أمثلة كلٍّ واحد من النوعين:

النوع الأول : ما رجع اللبس فيه إلى الترادف بين الصيغ في الأصل.

وذلك يرجع لسببين رئيسين – في أصل الوضع اللغوي – وهما :

الأول: دلالة الصيغة الواحدة على معان صرفية متعددة.

والثاني : ترادف الصيغ الصرفية المتعددة في دلالتها على معنى واحد.

السبب الأول

دلالة الصيغة الواحدة على معان صرفية متعددة.

وهو ما يمكن أن نصطلح على تسميته بـ : تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة .

فقد يتعدد المعنى الوظيفي للصيغة ؛ فتدل الصيغة الواحدة على أكثر من معنى ؛ وذلك كما في: صيغة اسم المفعول مما زاد عن الثلاثي:

فمن المعلوم أنه يصاغ اسم المفعول مما زاد عن الثلاثي على وزن مضارعه بعد إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر.

ويشترك مع اسم المفعول في هذه الصيغة المصدر الميمي واسم المكان واسم الزمان مما كان زائدا عن الثلاثي فيكون لفظها جميعا لفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفِعْل. وذلك نحو قوله: " وقل ربي أنزلني منزلا مباركا " " وباسم الله مجراها ومرساها " ، وما أشبه ذلك."(١٣)

فقد اجتمع هنا لهذه الكلمة (منزلا) - على صيغة (مُفعَل) ثلاث دلالات وظيفية مختلفة للصيغة الواحدة ، وهي المصدر واسم المكان واسم الزمان ، مع احتمالها – خارج السياق – لدلالة رابعة هي : اسم المفعول.

صيغة فعيل :

وأوضح من ذلك صيغة فعيل ، قال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾(التحريم:٤) العرب قد تجعل فعل الجميع على لفظ الواحد، قال: "إن العواذل ليس لى بأمير"(١٤) هذه الصيغة (فعيل) التي مثلنا بها: تدل على معان كثيرة:

فهى إما أن تدل على مفرد أو جمع، والمفرد إما جامد أو مشتق، والجامد: اسم ذات أو اسم معنى:

فاسم الذات نحو: سبيل وطريق - يمين - قميص - بعير - غدير - سرير - رغيف. . .إلخ.

واسم المعنى وهو المصدر: والغالب أن يدل على صوت مثل: زئير وخرير - صهيل - زفير - شهيق - نفيق - نهيق - أنين .. إلخ وقد يدل على سير نحو: رحيل - دبيب.

أما المشتق: فهو يأتى على أربعة أنواع:

(١) صفة مشبهة: وهذا مصوغ من مصدر الثلاثي اللازم للدلالة على من قام به الفعل على جهة الثبوت مثل: كريم، وعظيم ، وفصيح ، وعسير، وعزيز.

(٢) صيغة مبالغة: وهذا محول عن اسم الفاعل من الثلاثى متعديا كان أم لازما للدلالة على كثرة وقوع الفعل مثل: عليم- قدير- شهيد- حفيظ.

(٣) ما كان بمعنى اسم الفاعل من غير الثلاثى: وهذا إما أن يكون بمعنى"مفعل" من أفعل، مثل: نذير، أليم، وجيع.

وأما أن يكون بمعنى مفاعل من فاعل مثل: جليس - رقيب - أكيل - نديم

(٤) ما كان بمعنى اسم المفعول من غير الثلاثى، مثل: قتيل وجريح وأسير.

أما صيغة فعيل الدالة على الجمع، فثلاثة أنواع:

١- اسم جنس يفرق بينه وبين مفرده بتاء التأنيث مثل: شعيرة، وشعير، وسفينة وسفين، وركية وركيّ، ومطية ومطيّ. . .إلخ

٢- اسم جمع: وهو ما ليس له واحد من لفظه مثل: قطيع، فريق، قبيلة، فصيلة، عشيرة.

٣- جمع تكسير مثل: عبد وعبيد، ضأن وضئين، كلب وكليب، حاج وحجيج، حمار وحمير، نخل ونخيل(١٥) .

فهذه الصيغة وحدها تشترك بين عدد كبير من المعاني - كما سبق بيانه - وهذا يدلنا على مدى تعقد الأمر وتشابكه في هذا النوع من الصيغ. وهذا النوع من الاشتراك قد عني بجمعه والتنبيه عليه علماء اللغة القدامى .

فمن ذلك ما ذكره ابن قتيبة في كتابه (أدب الكاتب) باب (أفعلت وأفعلت) بمعنيين متضادين: (أشكيت الرجل): أحوجته إلى الشكاية، وأشكيته: نزعت عن الأمر الذي شكاني له، و(أطلبت الرجل): فأحوجته إلى الطلب، ولذلك قالوا: ماء مطلب، إذا بعد فأحوج إلى طلبه، و(أطلبته): أسعفته بما طلب. و(أفزعت القوم): أحللت بهم الفزع، (وأفزعتهم): إذا أحوجتهم إلى الفزع، (وأفزعتهم) إذا فزعوا إليك فأعنتهم. . .(١٦)

وذلك أن تلك الصيغة : (أفعلت) بزيادة الهمزة قد أدت إلى هذا التعدد حسب الاختلاف في معنى الهمزة : هل هي للتعدية أم الإزالة أم غير ذلك.

صيغة (أفعل):

وصيغة (أفعل) هذه من خير الأمثلة على ما نحن فيه فقد ذكروا لها دلالات عديدة - غير ما سبق - فمنها:

١ - التعدية: كقوله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ (الأحقاف: ٢٠)﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ (الأنفال:٥٤)(١٧).

٢ - الصيرورة: كقولك ألحم فلان أي صار ذا لحم، وأحصد الزرع أي صار ذا حصاد(١٨). وقد جاء أفعل بمعنى الدخول في الجهة كقوله تعالى:﴿فَأَتْبَعُوهُم مُّشْرِقِينَ﴾ أي داخلين في وقت الشروق(الشعراء:٦٠)(١٩).

٣ - التعريض (بمعنى التعريض لوقوع الحدث عليه) كقولك:

(أقتلت الرجل) عرضته للقتل،(وأبعت الشيء) عرضته للبيع، وأنشد:

فرضيت آلاء الكميت، فمن   فرسا فليس جوادنا بمباع
ســــــــــــــــــــع

أي بمعرض للبيع(٢٠).

٤- لوجودك مفعوله على صفة: وذلك مثل ما روى عن عمرو بن معد يكرب أنه قال لبني سليم: (قاتلناكم فما أجبناكم، وسألناكم فما أبخلناكم، وهاجيناكم فما أفحمناكم) أي : ما صادفناكم جبناء، ولا بخلاء، ولا مفحمين(٢١).

٥- الدعاء: نحو: أسقيته: أي دعوت له بالسقيا.

٦- الإعانة: نحو: أحلبت فلانا وأرعيته، أي : أعنته على الحلب والرعي(٢٢).

٧- المطاوعة (لفعّل) مثل: بشَّرته فأبشر.

والناظر في التراث في كتب التصريف واللغة على اختلافها يجد أنها قد أطبقت على ذكر عدة معان لكثير من الصيغ بما يشبه الاتفاق التام أو الإجماع على صحة وقوع هذه الظاهرة، ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة(٢٣).

ويكاد يكون هذا أمرا متقررا كذلك في الدراسات الحديثة في علم اللغة(٢٤).

وهذا ما يقرره د/ تمام حسان تحت عنوان (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد).(٢٥)

ويوضح ذلك د/ عيَّاد ، حيث يقرر أن "العلامة الواحدة لها في العادة أكثر من قيمة، وأن هناك علامات كثيرة للتعبير عن كل قيمة، وهذا يصدق على كل اللغات"(٢٦).

السبب الثاني

ترادف الصيغ المتعددة في دلالتها على معنى صرفي واحد

وهو ما يمكن الاصطلاح على تسميته بـ : تعدد الصيغ للمعنى الواحد :

وإذا كانت المعاني قد تتعدد للصيغة الواحدة ؛ فعلى العكس من ذلك قد تشترك صيغتان أو أكثر في الدلالة على معنى واحد.

التعدية والإزالة :

ترادف صيغة (فعّل) وصيغة (أفعل) في معنيي التعدية والإزالة :

فعلى سبيل المثال ذكروا أن صيغة (فعّل) تشارك صيغة (أفعل) في معنيين من معانيها ، وهما: التعدية، تقول: قوّمت زيدا وقعّدته. والإزالة تقول: جرَّبت البعير، وقشَّرت الفاكهة، أي أزلت جرب البعير، وأزلت قشرة الفاكهة(٢٧).

من ذلك قول سيبويه:" وقد يجئ الشيء على فعلت فيشرك أفعلت كما أنهما قد يشتركان في غير هذا ،وذلك قولك فرح وفرحته ،وإن شئت قلت أفرحته ، وغرم وغرمته وأغرمته ،إن شئت كما تقول فزعته وأفزعته ،وتقول ملح وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول أملحته ،كما تقول أفزعته ،وقالوا ظرف وظرَّفته ، ونبل ونبَّلته، ولا يستنكر أفعلت فيهما ولكن هذا أكثر واستغني به، ومثل أفرحت وفرَّحت، وأنزلت ونزَّلت ، قال الله عز وجل: ﴿لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَن يُنَزِّلَ آيَةً﴾ (الأنعام:٤٦) ، وكثَّرهم وأكثرهم وقلَّلَهم وأقللهم. "(٢٨)

معنى المطاوعة :

وكذلك ذكروا للمطاوعة عدة صيغ تشترك في الدلالة عليها، فانفعل، وافتعل، وتفعَّل، وتفاعل، واستفعل: كلُّها تشترك في الدلالة على معنى المطاوعة(٢٩).

معنى التشارك:

وفي معنى التشارك: ذكروا أن الصيغ: فاعل كخاصم، وافتعل كاختصم، وتفاعل كتخاصم - تشترك كلها في هذا المعنى(٣٠).

معنى الفاعلية :

وفي معنى الفاعلية مثلا: تشترك صيغ فاعل - مفتعل - مفعل – مفعل. . .إلخ في الدلالة على معنى الفاعلية.

وقد استطاع أساتذة اللغة المحدثون أن يفيدوا من تلك الظاهرة - التي سبق تقريرها عند القدماء - في محاولة إحصاء الصيغ التي تشترك في معنى وظيفي واحد، مع تصنيفها على أساس تلك المعاني الوظيفية التي تجمع بينها(٣١).

وقد اهتم علماء اللغة والصرف بهذا الباب حيث عنوا بجمع الأبنية التي تتوارد على المعنى الواحد مع اختلاف صيغتها(٣٢).

ونحب أن نؤكد هنا أن هذا المعنى الذي ذكرناه عن هؤلاء العلماء من توارد تلك الصيغ على معنى واحد لا يعنى التوافق التام بين المعاني الوظيفية لتلك الصيغ؛ بل يبقى لكل صيغة من تلك الصيغ دلالتها الوظيفية الخاصة ، وإن اشتركت مع غيرها من الصيغ في دلالة عامة.

وذلك أن ثمة فروقا دلالية تتضح بين تلك الصيغ في السياقات المختلفة؛ وذلك أن قولك قوَّمته وقعَّدته لا يتبادل مع أقمته وأقعدته في جميع السياقات؛ لأنه قد يدل في بعض السياقات على تكثير القيام والقعود.

وهذا ما يؤكده ابن درستويه - من القدماء - حيث يقول:

"لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد"(٣٣).

ومن ثم فابن درستويه ينكر تطابق الصيغتين في الدلالة على المعنى الواحد.

النوع الثاني : ما يرجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصِيَغ والبِنَى في بعض التصريفات – لولا تدخل الواضع لرفع اللبس.

فمن أمثلة ذلك :

- إذا " كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال لم يكن في الأسماء إلا التصحيح ؛ لئلاّ يلتبسا ، وذلك أنك لو بنيت أَفْعَل من القول والبيع اسما لقلت: أقول، وأبيع يا فتى، كما تقول: زيد أقول الناس، وأبيعهم ؛ لئلاّ يلتبسا بمثل أخاف، وأراد، وما أشبهه."(٣٤)

- التباس صيغتي المثنى والجمع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين (٣٥) لولا تدخل الواضع بتحريك نون المثنى بالكسر ، ونون الجمع بالفتح ؛ وذلك أن الأصل في حركة نون المثنى والجمع هو السكون لأنها بمثابة التنوين الذي يدلُّ على تمكن الاسم في باب الاسمية على ما ذهب إليه الجمهور (٣٦) ؛وذلك أن التنوين نون ساكنة ، لكنها لما اجتمعت مع حرف الإعراب ، وهو حرف مدٍ ساكن – توالى ساكنان على غير القياس ، فإما أن يحذف حرف المدِ أو أن تحرَّك النون الساكنة ؛ ولما امتنع حذف حرف المدِّ لما يترتب عليه من التباس صيغتي المثنى والجمع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين كما في نحو : مسلمان ومسلمون (٣٧) لم يكن بدٌّ من تحريك النون الساكنة فحركت بالكسر في المثنى ،وبالفتح في الجمع.

طرق اجتناب اللبس ووسائله

الضابط في مخالفة القاعدة الصرفية لأمن اللبس

بداية نقرر أن التباس صيغة بأخرى - وتداخلهما أو اشتراكهما في الدلالة – لم يكن وحده هو السبب في تدخل الواضع لتغيير القواعد الصرفية ، وتعطيل اطِّراد القاعدة في بعض الأحيان ؛ فهو لم يتدخل بالتغيير أو تعطيل القاعدة لأدنى التباس ، فالواضع لم يتدخل بالتغيير إلا إذا كان اللبس والخطأ في فهم دلالة الصيغة أمرا محققا.

على سبيل المثال أنهم لم يمنعوا مجيء الصفة المشبهة من الفعل المتعدي – رغم التباسها حينئذ باسم الفاعل – إذا أُمِن اللبس ، "نحو : زيدٌ ظالم العبيدَ ، إذا علم أنَّ له عبيدا ظالمين"(٣٨)

ومن ذلك " ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء : فما بنيته من ذلك على فَعَلٍ وجب في عينه الانقلاب. وذلك قولك: دار، وباب، وساق، وما أشبهه.

وإنما انقلبت ؛ لأنها متحركة وقبلها فتحة، فصارت في الأسماء بمنزلة قال، وباع، في الأفعال.

فإن قال قائل: لِم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق، كما فُعِل ذلك فيما لحقته الزوائد ؟ قيل له: الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تلقى حركة عينه على ما قبله، وتسكن ؛ وهذه لم تلق حركة عينها على غيره، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد ؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف، فيلتبس بالفعل ؛ لأنه لا يدخله خفض، ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين، والخفض فصل بينه وبين الفعل، فقد أمن اللبس."(٣٩)

وفي المقابل لذلك نجد حرص الواضع على منع كل ما يؤدي إلى اللبس بين الصيغ والمباني ، حتى لو لم يكن اللبس واقعا بين الصيغ نفسها ، وإنما وقع بين أصولها ؛ فإن اللغة تتخذ من الإجراءات ما يمنع من توهم التباس أصول الصيغ.

وقد ذكر ابن سيدة بعض هذه الإجراءات ثم علل ذلك بألا " يقع لَبسٌ بين ما أصله فَعَل وما أصله فَعِل."(٤٠)

– كذلك فإنَّ كلّ تغيير أحدثوه لطلب الخفة أو المرونة في اللغة ، أو لاجتناب لبس – كلُّ ذلك كان مشروطا بألا يؤدي هذا التغيير إلى لبس ، قال سيبويه: "فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبسٌ "(٤١)

وقال ابن جنِّي : "فأما همَّرِش فخماسيّ وميمه الأولى نون وأدغمت في الميم لَمَّا لم يُخَفْ هناك لَبْس"(٤٢)

القاعدة العامة في اللغة هي منع ما يلبس :

يمكننا أن نقرر هنا افتراضا مؤداه أن القاعدة العامة في اللغة هي منع ما يلبس ؛ (٤٣)إلا إذا وضع له من الشروط والقيود والإضافات والتغييرات ونحو ذلك ما يمنع اللبس ، وهذا الفرض هو ما سوف يقدم البحث الأدلة على بيان صحته من عدمه.

فمن الأمثلة لمنع ورود ما يلبس :

١- منع اشتقاق أفعل التفضيل وصيغتي التعجب من الفعل الرباعي ؛ حيث اشترط الجمهور – خلافا لسيبويه – أن يكون من الفعل الثلاثي المجرد ؛ وذلك دفعا للالتباس بالمزيد من الأفعال ؛ لأن اسم التفضيل إذا صيغ من المزيد نحو : (أفعل – استفعل – تفعَّل) ، لزم حذف زوائده عند صياغته اسم تفضيل أو فعلا للتعجب: (أفعل – ما أفعله – أفعل به) فيلتبس حينئذ بالمصوغ من الثلاثي ، مع ذهاب معاني الزوائد وعدم جدواها .

٢- وكذلك يمنع الرباعي المجرد نحو :(دحرج – زلزل) وذلك لفساد معناه ، ولالتباسه بغيره كذلك لما يلزم من حذف بعض أصوله .(٤٤)

٣- كذلك منعوا وروده من صيغة المبني للمفعول تجنبا للبس أيضا ؛ لأنه إذا صيغ اسم التفضيل من المبني للمفعول التبس على السامع وجه التفضيل :

الوقوع الفعل منه ، أم لوقوعه عليه ؛ وذلك لعدم وجود الدليل على بنائه للمفعول ؛ فإن وجد الدليل عليه جاز عند بعضهم كقولهم : "أشغل من ذات النِّحيين"(٤٥)

وإذا كنا قد قسمنا اللبس الواقع بين الصيغ إلى نوعين :

النوع الأول : ما رجع اللبس فيه إلى الترادف بين الصيغ في الأصل.

النوع الثاني : ما رجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصيغ والبنى في بعض تقاليبها.

فيمكننا أن نقول إن طرق اجتناب اللبس قد اختلفت وتفاوتت بين هذين النوعين ، ولذا سوف نفصلها على النحو التالي:

أولا : وسائل أمن اللبس فيما يرجع إلى الترادف بين الصيغ في الأصل:

١- الوسيلة الأساسية لاجتناب اللبس – في هذا النوع - قرينة السياق ؛ وهي أهم الوسائل في هذا الباب ؛ فإذا قلت مثلا :

مكة مولد المصطفى

علم أنك تريد اسم المكان بخلاف قولك :

شهر ربيع مولد المصطفى

فيعلم من خلال السياق ، ومن خلال القرائن اللفظية المحتفة به ما يراد من معنى الصيغة ، فيرتفع اللبس بذلك .

ومن ذلك : أن الكوفيين أجازوا "ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة إن أمن اللبس، نحو: هند زيد ضاربته"(٤٦)

وقد يحتمل السياق أكثر من معنى من معاني الصيغة ، فيجوز في الأرجح من كلام أهل العلم حمل الصيغة على جميع معانيها إذا احتمل السياق ذلك .

قال جمهور الشافعية وأبو بكر الباقلاني وبعض المعتزلة، إذا لم تقم قرينة على المراد بالمشترك وجب حمله على كل معانيه متى أمكن الجمع بينها. (٤٧)

فمن ذلك قوله تعالى:﴿بَلِ الإِنسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (القيامة: ١٤)

حيث ذكروا فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أن البصيرة اسم مصدر، وهو قول الأخفش: جعله هو البصيرة كما تقول للرجل: أنت حجة على نفسك"(٤٨).

والثانى: أنه وصف مبالغة، وهو قول أبى عبيدة" جاءت هذه الهاء في صفة الذكر كما جاءت في راوية وعلامة وطاغية"(٤٩).

الثالث: أن البصيرة هى" جوارحه تشهد عليه بما عمل"(٥٠).

وهذه الأقوال الثلاثة مما يحتملها سياق الآية، ولا مانع من حمل المعنى عليها جميعا، فالسياق لا يأباها بل يأتلف معها أتم الائتلاف؛ فالإنسان في هذا اليوم بصير على نفسه أتم البصر فقد انكشف عنه غطاء الغفلة والشهوات حيث قال له ﴿لَقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾(٥١)حيث جاء البصر موصوفا بحديد على سبيل المبالغة، مما يشعر بقوة البصر والبصيرة في هذا اليوم وله من جوارحه بصيرة تشهد له وعليه(٥٢) وهو نفسه بصيرة أي حجة على نفسه، ومن ثم تتلاقى ظلال تلك المعاني جميعا لإثراء المعنى(٥٣).

٢- الوسيلة الثانية :

التفريق بين الصيغ بتقييد استعمال الملتبس بشروط يؤمن بها اللبس.

فعلى سبيل المثال نلاحظ تداخلا والتباسا بين دلالة صيغة (فعيل) بمعنى اسم المفعول على المذكر والمؤنث ، كما في قتيل وجريح ؛ فيقال : رجل قتيل وجريح ، وامرأة قتيل وجريح كذلك .

وهذا بشرط أمن اللبس ، ولتحقق اجتناب اللبس يشترط ما يلي :

أن تكون صيغة (فعيل) تابعة لموصوفها ، كما في : (امرأة قتيل وجريح)

١- ألا تكون (فعيل) بمعنى (فاعل).

فإذا لم يتحقق أحد هذين الشرطين فقد وجب عند جمهور النحاة دخول التاء على ما أريد به المؤنث تجنبا للبس. (٥٤)؛ لأنه إذا لم يتبع بموصوفه المؤنث –

الذي يكون قرينة لفظية على إرادة التأنيث فيه – التبس بالمذكر حيث لا دليل على إرادة المؤنث ؛ فلا يقال : (رأيت قتيل بني فلان) مرادا به المؤنث ، وإنما يتعين دخول تاء التأنيث .

٢- الوسيلة الثالثة :

التفريق بين الصيغ بزيادة كلمة للتأكيد أو بالوصف أو الإضافة ونحوها.

وذلك كما تزاد كلمة(واحدة) وصفا للتفريق بين المصدر واسم المرَّة فيما يصاغ من الثلاثي على وزن (فَعلة) ويوافق المصدر فيه اسم المرَّة نحو : (رحمة – ودعوة) أو من غير الثلاثي مختوما بالتاء ، نحو : (إغاثة – واستمالة- واستعانة) فيزاد في ذلك كلِّه الوصف بكلمة (واحدة) فيقال : (رحمة واحدة ، وإغاثة واحدة) ونحو ذلك ؛ اجتنابا للبس بين صيغتي المصدر واسم المرَّة.(٥٥)

أما النوع الثاني : وهو ما رجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصيغ والبنى في بعض تقاليبها.

فهذا النوع هو ما احتشد له الواضع ، ووضع له من الطرق والإجراءات الكثيرة ما حال به بين وقوع اللبس في دلالات تلك الصيغ ، وهو ما سوف نبينه في الصفحات التالية.

أهم طرق اجتناب اللبس :

نبين هنا أهم طرق اجتناب اللبس و أهم وسائله فيما رجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصيغ والبنى في بعض تقاليبها:

١- منع اللبس بين الصيغتين بتغيير حركة في الصيغة لتتميز عن الأخرى .

- وذلك كما في التباس صيغتي المثنى والجمع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين (٥٦) لولا تدخل الواضع بتحريك نون المثنى بالكسر ، ونون الجمع بالفتح – وقد سبق بيانه تفصيلا.

- ومن ذلك التفريق بين كل من الاسم المقصور والمنقوص عند جمعهما ، وذلك بضم ما قبل الآخر في الاسم المنقوص في حالة الرفع ، وكسره في حالتي النصب والجرِّ ، نحو :(ساعُون ، وساعِين) مراعاة لمناسبة الواو والياء.

أما الاسم المقصور فإنه لا يجري على قاعدة رعاية المناسبة ؛ حيث خالف الواضع ذلك رعاية لاجتناب اللبس ، والحيلولة دونه في نحو : (مقتضِي – ومقتضَى) – منقوصا ومقصورا – حيث كان يقال فيهما جميعا : (مقتضِين) بالكسر لو روعيت المناسبة فيلتبسان ؛ فمنع الواضع التباسهما برعاية المناسبة في المنقوص دون المقصور الذي لزم فتح ما قبل آخره في جميع حالات إعرابه كما في قوله تعالى :(وأنتم الأعلَون) (٥٧)

مرفوعا ، وقوله تعالى: (وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ) (٥٨) منصوبا .(٥٩)

- ومن ذلك أيضا ترك الفتح في أول المضارع الرباعي – لأمن اللبس - خلافا لما قرره الصرفيُّون من أن الأصل في حركة المضارع الفتح ؛ لأنه حرف مبدوء به فلزم تحريكه ؛ ولما كان الفتح هو أخف الحركات كان بالاستعمال أولى.(٦٠)

فترك الفتح في أول المضارع الرباعي إنما هو لأمن اللبس بين مضارع (أفعل) ومضارع الثلاثي المكسور العين ؛ وذلك إذا كان مضارع أنزل الرباعي يَنزِل بالفتح ؛ فإنه يلتبس حتما بمضارع الثلاثي منه (نزل – ينزل).

- ومن ذلك تغيير حركة الحرف الثاني - في الفعل المبدوء بتاء زائدة عند بنائه للمجهول – من الفتح إلى الضم لئلا يلتبس بالمضارع عند تسكينه للوقف على آخره ، كما في : (تعلَّم – تكلَّم – تفهَّم) ، فيقال فيه : (تُعُلِّم – تُكُلِّم – تُفُهِّم) ؛ إذ لو اكتفي فيه بضم أوله وكسر ما قبل آخره على أصل القاعدة ، دون ضم ثانيه مع أوله لقيل : (تُعَلِّم – تُكَلِّم – تُفَهِّم) ؛ فيلتبس حينئذ بصيغة المضارع عند تسكينه

للوقف على آخره ؛ حيث يقال فيه كذلك : (تُعَلِّم – تُكَلِّم – تُفَهِّم) ؛ فغيرت لذلك حركة الحرف الثاني من الفتح إلى الضم منعا لهذا اللبس .(٦١)

- ومن ذلك تغيير حركة أول الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين عند بنائه للمفعول مع إسناده لأحد ضمائر الرفع المتحركة .

وذلك أنه في حالة كسر أو ضم أوله قد يعرض اللبس بينه وبين المبني للفاعل من هذه الأفعال .

فمما يلبس في حال ضم أوله : الأجوف الواوي من باب :(فعَل – يفعُل) نحو : (قُدتُ – عُدتُ) سواء أريد البناء للفاعل أو المفعول.

ومما يلبس في حال كسر أوله : الأجوف اليائي من باب :(فعِل –يفعَل)، نحو : (بِعتُ – خِفتُ) سواء أريد البناء للفاعل أو المفعول.

وخروجا من اللبس فقد رأى ابن مالك وأكثر المتأخرين ضرورة العدول عن الشكل الملبس في الصور الثلاث للمبني للمفعول إلى شكل لا لبس فيه بالمبني بالفاعل ؛ فإذا كان الفعل يضم أوله في البناء للفاعل نحو : (قُدتُ – عُدتُ) تعين غير الضم في المبني للمفعول ، وهو الكسر أو الإشمام (٦٢)

وإذا كان يكسر أوله في البناء للفاعل نحو: (بِعتُ – خِفتُ) تعين غير الكسر في المبني للمفعول ، وهو الضم أو الإشمام ، منعا للَّبس بين ما كان بناؤه للفاعل ، وما كان بناؤه للمفعول ، أما سيبويه وبعض المتقدمين فلا يغيّرون حركة الفعل ، ويعتمدون على قرائن السياق ، والبعض يفرّق بالإشمام .(٦٣)

قال ابن مالك:

واكسر أو اشمم فا ثلاثي أعل ... عينا وضم جا كبوع فاحتمل

قال ابن عقيل :" إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين سمع في فائه ثلاثة أوجه:

١ - إخلاص الكسر نحو (قيل وبيع)ومنه قوله:

حيكت على نيرين إذ تحاك ... تختبط الشوك ولا تشاك

٢- وإخلاص الضم نحو (قول وبوع) ومنه قوله :

ليت وهل ينفع شيئا ليت ... ليت شبابا بوع فاشتريت

وهي لغة بني دبير وبني فقعس وهما من فصحاء بني أسد.

٣ - والإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قريء في السبعة قوله تعالى :" وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء "(٦٤) وبالإشمام في قيل وغيض ."(٦٥)

والذي يراه البحث ترجيح ما ذهب إليه ابن مالك ومن تبعه من المتأخرين ؛ لأنه أنفى للَّبس ، كما أن التعويل على السياق لا يطَّرد في كلِّ السياقات ، وما ذهب إليه البعض من التعويل على التفريق بالإشمام لا يصلح إلا في المنطوق دون المكتوب لما هو معلوم من كون الإشمام لا صورة له تدلُّ عليه عند الكتابة .

ونحو ذلك أيضا في الماضي الثلاثي المضعف نحو (مدَّ – شدَّ) إما أن يضم أوله ضما خالصا ، وإما أن يكسر كسرا خالصا ، وإما أن يشم ؛ وعلى هذا قرئ "هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا "(٦٦) بالضم والكسر(٦٧)

وفيها من الخلاف نحو ما سبق في تغيير حركة أول الفعل الماضي الثلاثي المعتل العين عند بنائه للمفعول مع إسناده لأحد ضمائر الرفع المتحركة .

حيث تلتبس صيغة المبني للمفعول في الماضي الثلاثي المضعف – في حالة ضمِّ الأول أو كسره – بصيغة فعل الأمر منه إذا كان مضموم العين أو مكسورها في المضارع ، ومن ثم يرى ابن مالك ومن تبعه ضرورة المخالفة والعدول عن الصيغة الملبسة إلى غيرها مما لا لبس فيه ، قال ابن مالك:

(وإن بشكل خيف لبس يجتنب ... وما لباع قد يرى لنحو حب) [٦٨]

قال ابن عقيل :"إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فإما أن يكون واويا أو يائيا .

فإن كان واويا نحو (سام من السوم) وجب عند المصنف كسر الفاء أو الإشمام فتقول (سِمت) ولا يجوز الضم ؛ فلا تقول : (سُمت) ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالضم ليس إلا نحو سمت العبد .

وإن كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا ضمُّه أو الإشمام فتقول: (بُعتَ يا عبد) ولا يجوز الكسر فلا تقول :(بِعت) لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحو :(بِ◌ِعت الثوب).

وهذا معنى قوله وإن بشكل خيف لبس يجتنب ، أي وإن خيف اللبس في شكل من الأشكال السابقة أعني الضم والكسر والإشمام عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه .

هذا ما ذكره المصنف والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي والضم في اليائي والإشمام هو المختار .ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم فى الواوي والكسر فى اليائي

وقوله: (وما لباع قد يرى لنحو حب) معناه أن الذي ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والإشمام يثبت لفاء المضعف نحو (حب) فتقول:(حِبّ) و(حُبّ)وإن شئت أشممت؛أي يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين ما يثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم وذلك نحو (اختار وانقاد) وشبههما فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو (اختور وانقود)والكسر نحو (اختير وانقيد) والإشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف"(٦٩)

٢- منع اللبس بين الصيغتين بتغيير حرف في الصيغة لتتميز عن الأخرى.

وذلك كما في تثنية الاسم المقصور ؛ فإنه إذا كانت ألفه ثالثة منقلبة عن أصل فإنها تردُّ إلى أصلها – الواو أو الياء – ويخالف الواضع هنا قاعدة الحذف لالتقاء الساكنين ، فيعدل عنها إلى تغيير الحرف وهو الألف بردها إلى أصلها ، كما في : (عصا – سما – علا – فتى) ، فيقال في نحو: (عصا ، وفتى) : (عصوان ، وفتيان) ؛ لأنه لو حذفت الألف هنا – على قاعدة التقاء الساكنين – وكذلك لو تركت ، ثم حذفت النون للإضافة – سواء مع بقاء الألف أو حذفها – فإن المثنى يلتبس حينئذ بالمفرد كما لو قلت : (عصا زيد ، وفتى عمرو) بحذف نون المثنى.

- ونحو ذلك أيضا إذا كانت الألف رابعة كما في : (أعمى - أعلى – سلمى – كلمى – حبلى) حيث تقلب ألفه ياء ، ولا تقلب للعلَّة السابق ذكرها في الثلاثي.(٧٠)

- ومن ذلك : قلب ألف المقصور عند النسب واوا مطلقا خلافا للأصل في التخلص من التقاء الساكنين ؛ وذلك لأننا لو نسبنا نحو : (عصا ، وفتى) - دون قلب الألف – نقول :(عصاي ، وفتاي) وهذا فيه التقاء الساكنين ، وفيه الالتباس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند تسكينها ، ومع التخلص من التقاء الساكنين يقال : (عصِيّ – وفتِيّ) فيلتبس أيضا بغير صيغة النسب المرادة ؛ فلزم القلب ؛ فقيل : (عصوِيّ ، وفتوِيّ) .(٧١)

٣-التفريق بين الصيغ بحذف حرف من الصيغة الملتبسة:

وذلك نحو حذف ياء (فَعيلة) ، و(فُعَيلة) و(فعولة)

وذلك أنه عند النسب إلى هذه الصيغ الثلاث ، وهي صحيحات اللام تحذف الياء من (فَعيلة) ، و(فُعَيلة) بالاتفاق ، كما تحذف الواو من (فعولة) على رأي سيبويه والجمهور ، وذلك اجتنابا للبس بين المذكر والمؤنث ؛ وذلك لأن النسب يقتضي حذف تاء التأنيث مما يحدث اللبس بين الصيغتين ؛ لذا عمل الواضع على إزالة أسباب اللبس وذلك بحذف ياء (فعيلة) الصحيحة اللام – مع فتح العين – بشرط صحة العين وعدم تضعيفها ، كما في نحو : حنيفة وحنفَي ، وكريمة وكرَمي ؛

وذلك تفريقا بينها وبين (فعيل) للمذكر الصحيح اللام ؛ حيث تبقى ياؤه ولا تحذف في رأي سيبويه والجمهور خلافا للمبرد ؛ فيقال في النسب إلى (حنيف ، وكريم) المذكرين : (حنيفيّ ، وكريميّ) بإثبات الياء .

- وكذا تحذف ياء (فُعيلة) الصحيحة اللام بشرط عدم تضعيف العين وصحتها ، كما في (جُهَينة ، وجُهَنيّ) ، و(قُرَيظة وقُرَظي) ؛ تفريقا بينها وبين (فُعَيل) المذكر الصحيح اللام ، حيث تبقى ياؤه ولا تُحذَف في رأي سيبويه والجمهور خلافا للمبرد ؛ فيقال في النسب إلى (سُهَيل) و(عُمَير) المذكرين : (سُهيلي، وعُمَيري) بإثبات الياء .

- ونحو ذلك :(فُعولة) الصحيحة اللام تحذف واوها – بشرط فتح العين وصحتها وعدم تضعيفها – وذلك على رأي سيبويه والجمهور ، كما في نحو : (شنوءة ، وشنئي) ؛ تفرقة بينها وبين (فعول) المذكر الصحيح اللام الذي تبقى واوه ولا تحذف عند النسب باتفاق النُّحاة ،

كما في نحو : (سلول ، وسلولي) بإثبات الواو.(٧٢)

٤- التفريق بين الصيغ برد الحرف المحذوف إلى الصيغة الملتبسة.

وذلك كما ترد همزة الأمر من (أفعل) الأجوف اليائي العين خلافا للقاعدة المقتضية حذف حرف المضارعة والبدء بما وليه من متحرك ؛ فلو سرنا على مقتضى القاعدة لقلنا في (أمال – وأسال) : (مِلْ – وسِلْ) ، فيلتبس ذلك بالأمر من الثلاثي : (مال – وسال) ، حيث يقال فيه : (مِلْ – وسِلْ) كذلك.

فتتخلص اللغة من اللبس بمخالفة القاعدة السابقة فتلجأ إلى ردِّ همزة أفعل المحذوفة من المضارع إلى الأمر .(٧٣)

٥- التفريق بين الصيغ بزيادة حرف للصيغة الملتبسة .

وذلك كما في دخول نون الوقاية الفاصلة بين الفعل وياء المتكلم ، والمشهور أنها تدخل لتقي الفعل من الكسر .(٧٤)

ولكن ذهب ابن مالك إلى أنها للوقاية من اللبس ؛ وذلك أنه لولا هذه النون لالتبس الأمر للمذكر بالأمر للمؤنث ، وكذلك ياء المتكلم بياء المخاطب في نحو قولك : (أكرِمني ، وأكرِمي) .(٧٥)

٦- التفريق بين الصيغ بفك الإدغام من الصيغة الملتبسة .

وذلك في الفعل المضعف الثلاثي المفتوح العين في المضارع ،مكسورها في الماضي ، أي من باب : (فعِل – يفعَل) نحو : (مسّ يمسّ ، وعضّ يعضّ) فعند الإتيان بالأمر منه يرى الحجازيون – وتبعهم في ذلك أغلب الصرفيين- ضرورة فك الإدغام ؛ فيقال :(اِمْسَسْ - اِعْضَضْ) ، وذلك بمخالفة القاعدة في أن الأمر يؤخذ من المضارع بعد حذف حرف المضارعة ، والبدء بما يليه إن كان متحركا ، أو الإتيان بهمزة وصل إن كان ساكنا (٧٦)، ولو جرينا على تلك القاعدة لقلنا في الأمر من ذلك : (مَسَّ – عَضَّ) ، وهو بهذا يلتبس بالماضي منه ، فلزم المخالفة بما ذكرنا تجنُّبا للَّبس.

وقد أجاز سيبويه وجماعة من الصرفيين إبقاء الإدغام على حاله ، وعوَّلوا في أمن اللبس على قرائن السياق وحدها.(٧٧)

٧- العدول عن الصيغة الملتبسة إلى أخرى لا لبس في استعمالها .

وذلك كما في العدول عن صيغة (فواعل) في جمع (فاعل) في الوصف المذكر إلى صيغة (فُعلان) أو (فِعال) أو (فُعَّال) لكيلا تلتبس بجمع (فاعلة) الوصف المؤنث ، أو لغير العاقل.

يرى الصرفيون أن الأصل أن يكسّر (فاعل) المستعمل لوصف المذكر العاقل على فواعل ؛ ولكن نظرا لالتباسه حينئذ بالمؤنث (فاعلة) حيث يطرد جمعه على (فواعل)كذلك كما في (ناجية – نواج) (ناعية – نواع) .

- كما يلتبس كذلك بجمع (فاعل) وصفا للمؤنث نحو (حائض – حوائض)،و(حامل –حوامل)

-كما يلتبس كذلك بجمع (فاعل) وصفا لغير العاقل كما في (صاهل – وشاهق) ، ونحو ذلك .(٧٨)

لذا فقد عدل عن فواعل إلى صيغة (فُعلان) أو (فِعال) أو (فُعَّال) اجتنابا للَّبس .

قال سيبويه :" وما كان من الأسماء على فاعلٍ أو فاعلة فإنّه يكسّر على بناء فواعل، وذلك: تابلٌ وتوابلُ، وطابقٌ وطوابقُ، وحاجر وحواجر، وحائط وحوائط. وقد يكسرون الفاعل على فعلانٍ نحو: حاجرٍ وحجرانٍ، وسالٌّ وسلانٍ، وحائر وحورانٍ، وقد قال بعضهم: حيرانٌ كما قالوا: جانٌ وجنانٌ، وكما قال بعضهم: غائطٌ وغيطانٌ وحائطٌ وحيطانٌ، قلبوها حيث صارت الواو بعد كسرة. فالأصل فعلانُ. وقد قالوا: غالٌّ وغلاَّنٌ، وقالقٌ وقلقانٌ، ومالٌّ مُلان. ولا يمتنع شيء من ذا من فواعل.

وأمَّا ما كان أصله صفة فأجري مجرى الأسماء فقد يبنونه على فعلانٍ كما يبنونها، وذلك: راكبٌ وركبانٌ، وصاحبٌ وصحبانٌ، وفارسٌ وفرسانٌ، وراعٍ ورعيانٌ. وقد كسّروه على فعالٍ، قالوا صحابٌ حيث أجروه مجرى فعيلٍ، نحو: جريبٍ وجربانٍ. .... فأدخلوا الفعال ههنا كما أدخلوه ثمَّة حين قالوا: إفالٌ وفصالٌ، وذلك نحو صحابٍ. ولا يكون فيه فواعل كما كان في تابلٍ وخاتمٍ وحاجرٍ؛ لأن أصله صفة وله مؤنّث، فيفصلون بينهما؛ إلا في فوارس فإنَّهم قالوا: فوارس كما قالوا: حواجر لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلَّا للرجال، وليس في أصل كلامهم أن يكون إلّا لهم. فلّما لم يخافوا الالتباس قالوا فواعلُ، كما قالوا فعلانٌ وكما قالوا: حوارثُ؛ حيث كان اسماً خاصاً كزيدٍ."(٧٩)

وقال المبرد :" و لا يجوز أن يجمع على فواعل، وإن كان ذلك هو الأصل؛ لأن فاعلة تجمع على فواعل. فكرهوا التباس البناءين؛ وذلك نحو: ضاربة وضوارب، وجالسة وجوالس، وكذلك جميع هذا الباب .

و قد قالوا: فارسٌ وفوارس؛ لأن هذا لا يكون من نعوت النساء. فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل."(٨٠)

أهم نتائج البحث:

١. أكد البحث أن العناية باجتناب اللبس من أوضح الظواهر المتأصلة في القواعد الصرفية ، وقد كشف البحث عن جذور ذلك عند قدماء اللغويين .

٢. فرق البحث بين مصطلحات : اللبس والخلط والغموض ، وكشف عن الفروق الدلالية الدقيقة بين كلٍّ منها ؛ فبين أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجري مجراهما ، والخلط يستعمل في العرض والجسم ، وبين الفرق بين اللبس والغموض ؛ فاللبس تشابه واختلاط ، مجاله الرحب المفردات ، أما الغموض فيعني عدم الوضوح أو ما يستوجب الفهم الخطأ ، ومجاله التراكيب .

٣. كشف البحث عن أسباب اللبس في الصِيَغ والبِنَى الصرفية ، وهي :

أن اللبس يحدث بين الصِيَغ والبِنَى الصرفية المختلفة حينما تشترك بنيتان أو صيغتان أو أكثر في إحدى الدلالات أو الوظائف الصرفية – وهذا واقع بكثرة بين الصيغ والأبنية المختلفة ؛ ومن ثم قسمه البحث إلى نوعين :

النوع الأول: ما رجع اللبس فيه إلى الاشتراك بين الصيغ في أصل الوضع .

النوع الثاني : ما رجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصِيَغ والبِنَى الصرفية في بعض تقاليبها.

النوع الأول: ما رجع اللبس فيه إلى الاشتراك بين الصيغ في أصل الوضع .

بين البحث أن ذلك يرجع لسببين رئيسيين – في أصل الوضع اللغوي – وهما :

الأول: دلالة الصيغة الواحدة على معان صرفية متعددة.

والثاني : ترادف الصيغ الصرفية المتعددة في دلالتها على المعنى الواحد.

٤. قرر البحث أن التباس صيغة بأخرى - وتداخلهما أو اشتراكهما في الدلالة – لم يكن وحده هو السبب في تدخل الواضع لتغيير القواعد الصرفية ، وتعطيل اطِّراد القاعدة في بعض الأحيان ، بل ينضم إلى اللبس استحالة الفهم أو تعثره - وقد ترك بعض اللبس إذا كان مما يزيله السياق- ؛ فهو لم يتدخل بالتغيير أو تعطيل القاعدة لأدنى التباس ، فالواضع لم يتدخل بالتغيير إلا إذا كان اللبس والخطأ في فهم دلالة الصيغة أمرا محققا.

٥. كشف البحث عن أهم طرق اجتناب اللبس وأكثرها شيوعا في القواعد الصرفية ، وذلك في كلا نوعيي اللبس:

أولا : وسائل أمن اللبس في النوع الأول :

وهو ما يرجع إلى الاشتراك بين الصيغ في أصل الوضع:

١- الوسيلة الأساسية لاجتناب اللبس – في هذا النوع - هي قرينة السياق ؛ فهي أهم الوسائل في هذا الباب.

٢- الوسيلة الثانية :

التفريق بين الصيغ المتداخلة بتقييد استعمال الملتبس بشروط يؤمن بها اللبس.

٣-الوسيلة الثالثة :

التفريق بين الصيغ بزيادة كلمة للتأكيد أو بالوصف أو الإضافة ونحوها.

وذلك كما تزاد كلمة(واحدة) وصفا للتفريق بين المصدر واسم المرَّة فيما يصاغ من الثلاثي على وزن (فَعلة) ويوافق المصدر فيه اسم المرَّة نحو : (رحمة – ودعوة) أو من غير الثلاثي مختوما بالتاء ، نحو : (إغاثة – واستمالة-

واستعانة) فيزاد في ذلك كلِّه الوصف بكلمة (واحدة) فيقال : (رحمة واحدة ، وإغاثة واحدة) ونحو ذلك ؛ اجتنابا للبس بين صيغتي المصدر واسم المرَّة.(٨١)

أما النوع الثاني : وهو ما رجع اللبس فيه إلى التداخل بين الصيغ والبنى في بعض تقاليبها ، فقد تنوعت وسائل أمن اللبس فيه على النحو التالي :

- منع اللبس بين الصيغتين بتغيير حركة في الصيغة لتتميز عن الأخرى .
- منع اللبس بين الصيغتين بتغيير حرف في الصيغة لتتميز عن الأخرى .
- التفريق بين الصيغ بحذف حرف من الصيغة الملتبسة:
- التفريق بين الصيغ برد الحرف المحذوف إلى الصيغة الملتبسة.
- التفريق بين الصيغ بزيادة حرف للصيغة الملتبسة .
- التفريق بين الصيغ بزيادة كلمة للتأكيد أو بالوصف أو الإضافة ونحوها.
- التفريق بين الصيغ بفك الإدغام من الصيغة الملتبسة .
- العدول عن الصيغة الملتبسة إلى أخرى لا لبس في استعمالها .

وبعد ؛ فمثل هذا البحث لا يمكن الإحاطة بجميع جوانبه ، ودراسة جميع ما يتعلق به في هذه الصفحات القليلة ؛ فلا تزال ثمة بحوث مهمة تتعلق بهذا الجانب لعلنا نقوم بدراستها في بحوث مقبلة – إن شاء الله تعالى – والله هو الموفق لا ربَّ سواه. (٨٢).

الهوامش

١ - لم يخلُ الجانب الصرفي محل البحث من بحوث مفيدة فيه كذلك مثل :
أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، د/ تمام حسان، حوليات دار العلوم ١٩٦٩ ، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.
ومن ذلك أيضا :
رسالة د/ محمد فريد عبدالله - دكتوراه بعنوان: اللبس وتأثيره في التقعيد اللغوي في العربية - إشراف الأستاذ الدكتور/عبده علي الراجحيّ - جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - قسم اللغة العربية - ٢٠٠٦م فقد خصص في رسالته فصلا في صفحات قليلة لدراسة اللبس في الجانب الصرفي .

٢ - الخليل بن أحمد الفراهيدي - العين – ترتيب وتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي – ط١ - دار الكتب العلمية – بيروت – مادة :(لبس)

٣ - أبو هلال العسكري - الفروق اللغوية - تعليق : محمد ابراهيم سليم الناشر :دار العلم و الثقافة - مسألة رقم : ١٨٥٤.

٤ - محمد فريد عبدالله - رسالة دكتوراه بعنوان: اللبس وتأثيره في التقعيد اللغوي في العربية إشراف الأستاذ الدكتور/عبده علي الراجحيّ - جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - قسم اللغة العربية - ٢٠٠٦م – ص٣

٥ - العين – السابق (وهم).

٦ - السابق : لغز .

٧ - يمكننا أن نحدد معنى الصيغة، ونميز بينها وبين غيرها من المصطلحات المشابهة بعدة أمور هى:
(١) هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها.
(٢) كون هذه الهيئة مصوغة على مثال يحتذى .
(٣) كونها متصرفة ذات أصل اشتقاقي.
(٤) كونها دالة على معنى وظيفي تفيده الصيغة.

وهذا ما يؤكده تعريف الباحثين المعاصرين للصورة بأنها " القالب الذي تصاغ الكلمات على قياسه" انظر: د/فاضل مصطفى الساقى - أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة - الخانجى - ص١٨٩ ، وانظر : د/ عبد الحميد هنداوي - الإعجاز الصرفي -ص ٢٨

والقالب الصرفي هو: " الهيئة التي توضع عليها المادة اللغوية، وتتحدد هذه الهيئة من خلال: عدد حروف الكلمة، وترتيب هذه الحروف، وضبطها، وأصالتها، وزيادتها، وإثباتها، أو حذف بعضها، وتعد هذه الجهات الخمس العناصر التي يتكون منها القالب الصرفي" د/ محمد الرفاعى - أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية - دكتوراة دار العلوم س١٩٩٣ ص٩١

٨ - البنية:" مشتقة من البناء، والبناء كما يقول ابن فارس "ضم الشيء بعضه إلى بعض" مقاييس اللغة- ابن فارس- تحقيق عبد السلام هارون- دار الكتب العلمية- بيروت ١/ ٣٠٢. "يقال: بناه يبنيه بنياً وبناء وبنى وبنيانا وبنية وبناية" ويطلق البناء عند الزبيدي أيضا على المبنى، كما يطلق البناء على الجسم" السيد محمد مرتضى الزبيدى - تاج العروس - دار بيروت ٤٦/١٠. ويقال بنية وهى مثل رشوة ورشا كأن البنية الهيئة التي بني عليها مثل المشية والركبة" تاج العروس ٤٦/١٠ فالبنية إنما ترجع مادتها إلى التماسك والثبوت ، ومن ثم فهي تدل على الهيئة والأصل الثابت ؛ فتعريف البنية مستفاد من صيغة اسم الهيئة كذلك لا من مادتها فقط، وإنما ترجع مادتها إلى التماسك والثبوت ويدل عليه قوله: "وبناء الكلمة بالكسر(لزوم آخرها ضربا واحدا من سكون أو حركة لا لعامل) وكأنهم سموه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تغير الإعراب سمى بناء من حيث كان البناء لازما موضعا لا يزول من مكان إلى غيره" ويتبين لنا من الأصل الذى اشتقت منه الكلمة أنها مجموعة الأحرف التى يتكون منها على صورتها الخاصة أخذا من معنى البناء، الذى هو ضم عدد اللبنات بعضها إلى بعض، كما يقول ابن فارس، أو مجموع الأحرف التى تتكون منها الكلمة متماسكة كالجسم دون اعتبار لشكلها الخارجى وتطلق على كل من الأسماء

والأفعال والحروف، فبنية كلمة مثل: "خالد" مجموع حروفها التى هى الخاء والألف واللام والدال" عبد الحليم عبد الباسط محمد - صيغة أفعل فى النحو والصرف ودلالتها ووظيفتها- ماجستير دار العلوم ص ٤. وبهذا نتبين الفارق بين كل من الصيغة والبنية فقد تبين لنا من اشتقاق كلمة صيغة أن معناها: الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، أما البنية فيتبين لنا من خلال ما سبق نقله عن كتب اللغة والمعاجم أن الأصل الذى اشتقت منه الكلمة يدل على أنها تعنى معنى الضم والثبوت لا الهيئة والصورة" لأن البنية تشبه القالب الذى يضم أجزاء ما يصب فيه ويجعله متماسكا، لكن الصيغة هى ما يخرج من القالب منظورا فيه إلى الشكل الذى خرج عليه، والمعنى الذى يشير إليه.

فالصيغة إذن هى البنية بحركاتها التى تحدد معناها وتمكن من وزنها بأن توضع فى قالب من قوالب الأبنية المقررة فى اللغة، فإذا لم يمكن ذلك اعتبرت الكلمة بنية وليست صيغة.

وعلى ذلك تشمل الصيغة الأسماء المعربة والأفعال إذ إن كل واحد منهما له أوزانه الخاصة به، أما الأسماء المبنية كالضمير واسم الإشارة واسم الموصول والأفعال الجامدة، وكذلك الحروف فليست كلها صيغا وإنما هى أبنية" د/ عبد الحليم عبد الباسط صيغة أفعل ص ٤. وثمة فارق آخر هو الفاصل بين الصيغة والبنية وهو أن الصيغة لابد أن تدل على معنى وظيفى أو ما سماه ابن جنى بالمعنى الصناعى وهو المعنى الذى تفيده هيئتها وقالبها، أما البناء أو البنية كالظرف والضمير والحرف فهو وإن دل على معنى وظيفى فهو إنما يدل عليه بمادته ولفظه أو على حد تعبير ابن جنى بدلالته اللفظية وليس بدلالة صناعية يدل عليها قالبه أو صيغته، فلما سقطت دلالة صيغته أو قالبه لم يستحق أن يوصف بكونه صيغة؛ لأنه حينئذ وصف لا معنى له.

ومن ثم فإن كل صيغة بنية، وليس كل بنية صيغة" فقد يجتمعان فى مثل" حامد" إذ إن هذه الكلمة تتكون من عدد من الحروف ضم بعضها إلى بعض، وهى صيغة أيضا؛ لأنها على وزن من أوزان الأسماء المشهورة، وهو وزن (فاعل). وقد تكون البنية، ولا تكون الصيغة كما فى الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء

الموصولة والحروف" د/ عبد الحليم عبد الباسط- صيغة أفعل ص٥. والخلاصة: أن الصيغة منحصرة فى الأسماء والأفعال والصفات أما البنية فهى شاملة لباقى مبانى التقسيم د/ تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٣٣..

٩ - انظر : الكتاب - (ج ١ / ص ١٠) باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. ، وقد ذكر هذه العبارة بنصِّها كذلك ابن جني في الخصائص : الخصائص - (ج ١ / ص ١٤٢) ، وانظر أيضا : الكتاب - (ج ١ / ص ١٣٤) ،وانظر: الكتاب - (ج ١/ ص ٤٥٢) باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد

١٠ - وذلك كما في ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل ، قال ابن مالك :

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ... وما لباع قد يرى لنحو حب)

قال ابن عقيل :"إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فإما أن يكون واويا أو يائيا

فإن كان واويا نحو سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الإشمام فتقول سمت ولا يجوز الضم فلا تقول سمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالضم ليس إلا نحو سمت العبد .

وإن كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا ضمه أو الإشمام فتقول بعت يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول بعت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحو بعت الثوب .

وهذا معنى قوله وإن بشكل خيف لبس يجتنب أي وإن خيف اللبس في شكل من الأشكال السابقة أعني الضم والكسر والإشمام عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه . انظر شرح ابن عقيل - (ج ٢ / ص ١١٧- ١١٨) بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني -الناشر : دار الفكر - دمشق - الطبعة الثانية ، ١٩٨٥- تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.

١١ - أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، د/ تمام حسان، حوليات دار العلوم ١٩٦٩ ، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.

١٢ - توالى البحث في أمن اللبس بعد بحث العالم الجليل د/ تمام حسان ، فكتب الدكتور "حلمي خليل" العربية والغموض ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨ .

وكذلك الدكتور" زين الخويسكي"(مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين) مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ط٢، ١٩٨٩ .

١٣ - المقتضب - (ج ١ / ص ٢٣)

١٤- أبو عبيدة معمر بن المثنى- مجاز القرآن ص٢٦١ - تحقيق محمد فؤاد سزكين - ط مؤسسة الرسالة.

١٥ - انظر سيبويه - الكتاب- تحق أ/ عبد السلام هارون٣/٦٢١، المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق، محمد كامل بركات٣/ ٣٣٨، شرح الشافية لابن الحاجب١/١٤٧ ط دار الكتب العلمية- تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، وشرح لامية الأفعال- تحقيق د/ محمد حسن يوسف ص ١٠١، وانظر د/ على أحمد طلب(صيغة فعيل واستعمالاتها فى القرآن الكريم) مطبعة الأمانة مصر سنة ١٩٨٧، وانظر د/ فاضل مصطفى الساقى/ أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة ص ٣٠٦-٣٠٧ ط مكتبة الخانجى بالقاهرة.

١٦- أدب الكتاب ص ٤٥٣.

١٧- انظر شرح الشافية ١/٨٨، والكتاب٢/٢٣٥.

١٨- انظر شرح الأشمونى ٢/٥٢١- تحق محيى الدين، وانظر الشافية١/٨٦، والكتاب ٢/٤، ٢٣٣-٢٣٥.

١٩- ابن قتيبة(أبو محمد عبد الله بن مسلم)-أدب الكاتب تحقيق محمد الدالى ط٢ مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م. ص ٤٤٦.

٢٠- السابق.

٢١- د/ مصطفى النحاس - صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها فى اللغة فى العربية - ص١٩ - ط السعادة -١٩٨٣م - وانظر د/ الساقى - أقسام الكلم ص ٢٩١- ٢٩٢.

٢٢- الهمع ١٦١/٢

٢٣- انظر د/ شكرى عياد - اتجاهات البحث الأسلوبى ص ٣٧ - دار العلوم للطباعة والنشر - ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م، د/ تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦٣، د/ فاضل الساقى، أقسام الكلام العربى ٢٩٦ إلى ٣٢٨ - نشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، د/ محمد فؤاد - مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة - دكتوراه مخطوط بدار العلوم رقم ٢٧١ - ص ٣٦.

٢٤ - د/ شكرى عياد - السابق.

٢٥ - د/ تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها ص١٦٣.

٢٦ - د/ شكرى عياد - السابق.

٢٧- السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها- ط دار الجيل ص ٤٠٣.

٢٨- الكتاب ص ٢٣-٢٣٤.

٢٩- انظر شرح الشافية١/٩٩ إلى ١١٠ - ونزهة الطرف لابن هشام ١١٠ - إلى ١١٣، والمبدع لأبى حيان ص ٣٠ إلى ٣٣.

٣٠- شرح الشافية ص ٩٦- ١٠١-١٠٨، نزهة الطرف ١١١-١١٢.

٣١- د/تمام حسان - اللغة العربية معناها ومبناها - ص١٤٣، وقد سبق إلى ذلك د/ أحمد عبد العظيم فى رسالته: الوحدات الصرفية التى أشرف عليها د/ تمام حسان، حيث عرض لأربع وثمانين معنى من المعانى الوظيفية التى تتوارد عليها الصيغ المختلفة، ذاكرا تحت كل معنى من تلك المعانى الصيغ التى تتوارد على ذلك المعنى. وقد أشار د/ تمام فى مقدمة كتابه السابق إلى رجوعه إلى تلك الرسالة وإفادته منها.

٣٢- انظر ابن قتيبة - أدب الكاتب - ص ٤٣٣ - إلى ٤٤٥ - تحقيق محمد الدالى - ط مؤسسة الرسالة بيروت. والتبريزى - تهذيب إصلاح المنطق ١/١١١ - ١٤٢ - ٢٥٩ - ٢٦٧ - ٢٧٢ - تحقيق د/ فوزى عبد العزيز مسعود - ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦. وكتاب الفصيح لأبى العباس ثعلب، تحقيق ودراسة د/ عاطف مدكور، دار المعارف ص١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٧ - ١٠٨. والزجاج كتاب فعلت وأفعلت، والغريب المصنف لأبى عبيد (بابا فعلت وأفعلت) ٢/٢٥٦. وابن القوطية فى كتاب الأفعال ص١٢ ومواضع أخر.

٣٣- المزهر ١/٣٨٤ - ٣٨٥.

٣٤ - المقتضب - (ج ١ / ص ٢٣)

٣٥ - انظر : شرح الشافية للرضى ٢/٥٢٢ – ٥٢٦ ، وذلك في حديثه عن التقاء الساكنين فقال : "وذلك على ضربين: إما أن يكون أولهما مدة أولا، ونعنى بالمدة حرف لين ساكنا، حركة ما قبله من جنسه، فان كان فلا يخلو من أن يكون حذف المدة يؤدى إلى لبس، أولا، فإن أدى إليه حرك الثاني، إذ المد لا يحرك كما في مسلمون ومسلمان، فإن النون في الأصل ساكن، فلو حذفت الالف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين....الخ"

٣٦ - وخالف في ذلك الفرَّاء حيث ذهب إلى أن نون التثنية إنما دخلت للفرق بين رفع الاثنين ونصب الواحد ؛ ففي قولك : عندي رجلان ، لولا النون لالتبس بقولك : ضربت رجلا . انظر : سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، ت : د/ حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ١٩٨٥م ، ٢/٤٧٠

٣٧ - انظر : شرح الشافية للرضى ٢/٥٢٢ - ٥٢٦

٣٨ - تفسير اللباب لابن عادل - (ج ١٠ / ص ٤)

٣٩ - المقتضب - (ج ١ / ص ٢٣)

٤٠ - المخصص - (ج ٣ / ص ٤٢٩)

٤١ - الكتاب - (ج ١ / ص ٤٥٤)

٤٢ - الخصائص - (ج ٢ / ص ٦٠)

٤٣ - سبق أن ذكرنا قول سيبويه الكتاب "كرِهوا أن يَقْرَبوا باب لَبْس" (ج ١ / ص ١٠) باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد. ،وكذلك ابن جني من بعده العبارة بنصها: الخصائص - (ج ١ / ص ١٤٢)

٤٤ - ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٤٤٨- ٤٥١، وشرح التسهيل: ٣/٥٠-٥٢، شدا العرف - الحملاوي – ط مؤسسة المختار - القاهرة - ص ١٠٢-١٠٦

٤٥ - انظر : شرح التسهيل ٣/٥١

٤٦ - شرح الرضي على الكافية - (ج ٢ / ص ٤٣٦)

٤٧ - انظر أصول التشريع لعلي حسب الله- (٢٨٧-٢٨٨)، وانظر الموجز في أصول الفقه للأسعدي- (١٢٠)، وعلم أصول الفقه لخلاف- (١٧٨).

٤٨- انظر معانى القرآن ٢/١/٥٧١.

٤٩- انظر مجاز القرآن٢/٢٧٧.

٥٠- انظر الرازى ١٦/٢٧ وقد ذكر هذه الأقوال الثلاثة بشيء من التفصيل، وانظر بصائر ذوى التمييز، وأحب أن أشير إلى أن المعنى الثالث: ليس من المعانى الوظيفية للصيغة ولكنه داخل فيما تحتمله الصيغة.

٥١ - (ق: ٢٢)

٥٢- انظر المفردات للراغب ص ٤٩.

٥٣- انظر الفيروزآبادى ٢/ ٢٢٢.

٥٤ - ينظر : شرح الشافية للرضي ٢/١٤١ ، همع الهوامع ٣/٣٣١ ، أوضح المسالك ٤/٢٥٩ .

٥٥ - ينظر في ذلك :على سبيل المثال : شرح الشافية للرضي ١/١٧٨-١٨٠- وهمع الهوامع ٣/٣٥٢- ٣٥٦

٥٦ - انظر : شرح الشافية للرضى ٢/٥٢٢ – ٥٢٦ ، وذلك في حديثه عن التقاء الساكنين فقال : "وذلك على ضربين: إما أن يكون أولهما مدة أولا، ونعنى بالمدة حرف لين ساكنا، حركة ما قبله من جنسه، فان كان فلا يخلو من أن

يكون حذف المدة يؤدى إلى لبس، أولا، فإن أدى إليه حرك الثاني، إذ المد لا يحرك كما في مسلمون ومسلمان، فإن النون في الأصل ساكن، فلو حذفت الالف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين....الخ"

٥٧ - [محمد: ٣٥]

٥٨- [ص: ٤٧]

٥٩ - ينظر : همع الهوامع ١٦٩/١

٦٠ - ينظر : علل النحو للوراق ص ١٨٣ - ١٨٤

٦١ - انظر : همع الهوامع : ٣١٢/١ - ٣١٣

٦٢ - الإتيان بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط . شرح ابن عقيل ج ٢ / ص ١١٥

٦٣ - أوضح المسالك ١٤٠/٢،شرح الكافية الشافية ٦٠٦/٢،شرح الرضي على الكافية ١٣١/٤-١٣٢ ، والذي نميل إليه هو أن رأي سيبويه ومن تبعه من المتقدمين هو الأرجح ؛ فقد رجح السيرافي في شرحه للكتاب أن المعتمد عليه هو السياق.

٦٤ - هود : ٤٤

٦٥ - شرح ابن عقيل - (ج ٢ / ص ١١٥- ١١٧)

٦٦ - [يوسف: ٦٥]

٦٧ - وقراءة الكسر من الشواذ قرأ بها علقمة بن قيس ، انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع - شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية ، وقد أشار في مقدمته إلى قراءة الإشمام كذلك ٣٤/١

٦٨ - شرح ابن عقيل - (ج ٢ / ص ١١٧)

٦٩ - شرح ابن عقيل - (ج ٢ / ص١١٨- ١١٩)

٧٠ - ينظر في ذلك : شرح الرضي على الكافية ٣٥٢/٣-٣٥٣ ، وشرح الشافية للرضي ٢٣٠/٢

٧١ - ينظر : شرح الشافية للرضي ٣٨/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٤٧

٧٢ - ينظر : الكتاب ٣٣٩/٣ ، شرح الشافية للرضي ٢٠/٢ – الأصول في النحو ٧٢/٣-٧٣،

٧٣ - شذا العرف ص ٥٥

٧٤ - شرح الأشموني على الألفية ٢٠٦/١

٧٥ - شرح التسهيل ١٣٥/١

٧٦ - شذا العرف : ٥٥

٧٧ - الكتاب : ٥٣٢/٣-٥٣٣

٧٨ - شرح الشافية للرضي ١٥١/٢-١٥٢

٧٩ - الكتاب - (ج ١ / ص ٣٢٥)

٨٠ - المقتضب - (ج ١ / ٢١٨) ، وقد ذكر ذلك عنه في شرح الشافية للرضي ١٥١/٢- ١٥٢

٨١ - ينظر في ذلك :على سبيل المثال : شرح الشافية للرضي ١٧٨/١-١٨٠- وهمع الهوامع ٣٥٢/٣- ٣٥٦

قائمة المصادر و المراجع

(١) اتجاهات البحث الأسلوبى - د/ شكرى عياد - دار العلوم للطباعة والنشر - ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م.

(٢) أثر أقسام الكلم فى الجملة العربية - د/ محمد الرفاعى - دكتوراة - دار العلوم س١٩٩٣.

(٣) أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

(٤) أسرار العربية، أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى، تحقيق: فخر صالح قدارة – دار الجيل بيروت – ط١ ١٩٩٥.

(٥) الأشباه والنظائر، السيوطى: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر: دار الكتب العلمية – لبنان - بيروت ط١.

(٦) أصول التشريع - علي حسب الله – ط٦ - دار المعارف – القاهرة.

(٧) الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل، تحقيق : د/عبد الحسين الفتلي – ط ٣ مؤسسة الرسالة – لبنان – بيروت - ١٩٨٨م.

(٨) الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم - د/ عبد الحميد هنداوي – المكتبة العصرية – بيروت – ط١ -٢٠٠١م.

(٩) الإعراب سمة العربية الفصحى ، د/محمد البنا ، دار الإصلاح، القاهرة،١٩٨١م .

(١٠) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د/ زهير غازي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - ط ١٤٠٥هـ.

(١١) أقسام الكلام العربى من حيث الشكل والوظيفة - د/فاضل مصطفى الساقى - الخانجى – القاهرة.

(١٢) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، د/ تمام حسان،حوليات دار العلوم ١٩٦٩ ،مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.

(١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان - بيروت.

(١٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان، سنة ١٩٩٥م.

(١٥) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

(١٦) تاج العروس من جواهر القاموس «شرح القاموس» للإمام اللغوي محب الدين أبي الفيض السيد محمد مرتضى الزَّبيدي، دار بيروت.

(١٧) تهذيب إصلاح المنطق - التبريزى - تحقيق د/ فوزى عبد العزيز مسعود - ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٦.

(١٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني – تحقيق طه عبد الرؤوف – المكتبة التوفيقية - القاهرة.

(١٩) الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني- تحقيق د/ محمد على النجار، ط دار الهدى للطباعة والنشر بيروت لبنان ١٩٥٨.

(٢٠) دراسات في علم اللغة،د كمال بشر،ج٢،دار المعارف،القاهرة،ط٢، ١٩٧١.

(٢١) دلالة الألفاظ، د/ إبراهيم أنيس، الأنجلو المصرية،القاهرة،١٩٧٦ . القاهرة.

(٢٢) سر صناعة الإعراب ، ابن جني، تحقيق د/حسن هنداوي – دار القلم -دمشق ط١ – ١٩٨٥م.

(٢٣) الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.

(٢٤) شذا العرف في فن الصرف - الحملاوي – ط مؤسسة المختار - القاهرة

(٢٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد– تحقيق طه عبد الرؤوف – المكتبة التوفيقية - القاهرة.

(٢٦) شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي، مطبعة هاجر، مصر، ط (١)، ١٤١٠هـ.

(٢٧) شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

(٢٨) شرح شافية ابن الحاجب - الاستراباذى (رضى الدين محمد بن الحسن) تحقيق محمد نور الحسن وزميليه - ط دار الكتب العلمية – لبنان - بيروت.

(٢٩) شرح الرضي على الكافية، الرضي: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - بنغازي، ليبيا، الطبعة الثانية، سنة ١٩٩٦هـ.

(٣٠) شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي المصري الهمذاني -الناشر : دار الفكر - دمشق - الطبعة الثانية ، ١٩٨٥- تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٣١) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، دار الثقافة، القاهرة سنة ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

(٣٢) شرح الكافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، طبع سنة ١٩٨٢م.

(٣٣) شرح المفصل، ابن يعيش: موفق بن علي، مكتبة المتنبي، القاهرة، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

(٣٤) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

(٣٥) صيغة أفعل فى النحو والصرف ودلالتها ووظيفتها- عبد الحليم عبد الباسط محمد - ماجستير – مخطوط بمكتبة كلية دار العلوم .

(٣٦) صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها فى اللغة فى العربية - د/ مصطفى النحاس - ط السعادة -١٩٨٣م

(٣٧) صيغة فعيل واستعمالاتها فى القرآن الكريم - د/ على أحمد طلب - مطبعة الأمانة مصر سنة ١٩٨٧

(٣٨) ظواهر الغموض ووسائل رفع اللبس في التراكيب العربية، د/ مأمون عبد الحليم وجيه، مجلة علوم لغوية، دار غريب، المجلد الأول، العدد٢، ١٩٩٨.

(٣٩) العربية والغموض، د/ حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

(٤٠) علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، د عبده علي الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .

(٤١) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى، تحقيق د/مهدى المخزومى، د/إبراهيم السامرائى، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د.ت.

(٤٢) فتح الفدير ، محمد بن علي الشوكاني، الحلبي، القاهرة.

(٤٣) الفصل والوصل في القرآن الكريم، د منير سلطان، دار المعارف، مصر، ١٩٨٣.

(٤٤) الفعل زمانه وأبنيته- د/ إبراهيم السامرائى - ط مؤسسة الرسالة- بيروت .

(٤٥) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

(٤٦) كتاب الفصيح لأبى العباس ثعلب، تحقيق ودراسة د/ عاطف مدكور، دار المعارف.

(٤٧) الكتاب، سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة سنة ١٩٦٨م.

(٤٨) لسان العرب، ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين، تحقيق أ/عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

(٤٩) اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق: د/ غازي طليمات، د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط (١)، ١٤١٦هـ.

(٥٠) اللباب فى علوم الكتاب لابن عادل، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

(٥١) اللبس وتأثيره في التقعيد اللغوي في العربية- محمد فريد عبدالله - رسالة دكتوراه - إشراف الأستاذ الدكتور/عبده علي الراجحيّ - جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - قسم اللغة العربية .

(٥٢) اللغة بين المعيارية والوصفية،د تمام حسن،عالم الكتب ،القاهرة،ط٤، ٢٠٠١.

(٥٣) اللغة العربية، معناها ومبناها،د تمام حسن،عالم الكتب، القاهرة،ط٣، ١٩٩٨.

(٥٤) الفعل زمانه وأبنيته- د/ إبراهيم السامرائى - ط مؤسسة الرسالة- بيروت د/ إبراهيم أنيس من أسرار اللغة/ مكتبة الأنجلو ط سنة ١٩٦٦م.

(٥٥) اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العالي، بغداد، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

(٥٦) مجاز القرآن - أبو عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق محمد فؤاد سزكين - ط مؤسسة الرسالة.

(٥٧) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها - السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) - ط دار الجيل.

(٥٨) المسائل السفرية في النحو، أبحاث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، لابن هشام، تحقيق: د/ علي حسين البواب، دار طيبة للنشر، الرياض، ١٤٠٢هـ.

(٥٩) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - تحقيق : محمد كامل بركات .

(٦٠) المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق : محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، القاهرة، ١٩٧١ .

(٦١) مشكلة المعنى بين النحو والبلاغة - د/ محمد فؤاد -دكتوراه مخطوط بدار العلوم رقم ٢٧١

(٦٢) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للعلامة أحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى، ط ٢، ت (بدون)، ط: دار المعارف، القاهرة.

(٦٣) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ، تحقيق :أحمد يوسف، ومحمد علي النجار ، دار الكتب والوثائق، القاهرة ، ٢٠٠١ .

(٦٤) المعجم الوسيط، إخراج: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م، دار المعارف، القاهرة، مصر.

(٦٥) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الحلبي اللخمي، القاهرة.

(٦٦) المفردات – الراغب الأصبهاني – ط دار المعرفة – بيروت.

(٦٧) مقاييس اللغة- ابن فارس- تحقيق عبد السلام هارون- دار الكتب العلمية- بيروت

(٦٨) المقتضب، للمبرد، تحقيق: د/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - لبنان - بيروت.

(٦٩) من أسرار اللغة/ د/ إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو ط سنة ١٩٦٦م.

(٧٠) من البنية الحملية إلى البنية المكونية- أحمد المتوكل - دار الثقافة الدار البيضاء.

(٧١) المنصف شرح كتاب التصريف، للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة عيسى الحلبي، ط (١)، ١٩٥٤م.

(٧٢) الموازنة بين الطائيين، الآمدي، دار المعارف، القاهرة .

(٧٣) مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، د زين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ط٢، ١٩٨٩م .

(٧٤) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المرزباني ، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٦٥م.

(٧٥) النحو العربي والدرس الحديث"بحث في المنهج"، د/عبده علي الراجحي، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ط١، ١٩٧٧ .

(٧٦) ابن هشام - نزهة الطرف فى علم الصرف- تحقيق ودراسة د/ أحمد عبد المجيد هريدى- مكتبة الزهراء – القاهرة.

(٧٧) النحو المصفَّى، د/ محمد عيد، مكتبة الشباب، ١٩٩٢م.

(٧٨) نظرية تشومسكي اللغوية، جون ليونز، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ط (١)، ١٩٨٥م.

(٧٩) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النطر اللغوي، د نهاد الموسى،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،١٩٨٠.

(٨٠) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي- المكتبة التوفيقية، القاهرة، ط ١.

(٨١)